الشاهين لمنح كل رب أسرة مبلغ 250 دينارا عن كل

طالب يعوله بسن الدراسة الإلزامية عن بعد

بعد تداول مقطع صوتي على «الميديا» يشير إلى عملية اختطاف لأحد الضباط والمحامين

نواب : تطبيق القانون بمسطرة واحدة على الجميع فنحن دولة دستور





لا صحــة للمقطـع الصوتى .. جميع الإجراءات المتخذة تمت بمعرفة وأمر النيابة العامة

بينما تداول أمس الأول رواد مواقع التواصل الاجتماعي أحد المقاطع الصوتية حول وجود عملية خطف واختفاء لاحد الضباط والمحامين من الشارع ، نفت وزارة الداخلية هذا المقطع الصوتي ، وأكدت أن ما ذكر على خلاف الواقع حيث إن جميع الاجراءات المتخذة تمت بمعرفة وأمر النيابة العامة ، وبشكل قانوني تماماً، ودخل نواب مجلس الأمة على خط المقطع الصوتى المسرب ، مؤكديت تمسكهم التام بحقوق أي مواطن يتم القبض عليه ، وحملوا وزير الداخلية المسؤولية كاملة عما حدث في حال كان مخالفاً للقانون.

في هذا الإطار قال النائب د.عبدالكريم الكندري انه على النبابة العامة إصدار بيان عن الوضع الصحي ومدى الالتزام بضمانات التحقيق للضباط المعنيين بقضية التسريبات والمحامى المقبوض عليه وتمكين أسرهم والمحامين

STATE OF KUWAIT

■ المويــزري: خطف الناس وإخفاؤهم يعد جريمة بشـعة وأطالب بمحاكمة وزير الداخلية

من التواصل معهم والتواجد باجراءات التحقيق. وأضاف الكندري: على رئيس السوزراء تحمل مسؤولیته عما یقوم به وزیر

الداخلية. من جهته قال نائب مجلس الأمسة شعيب المويرري، أمس الأول، إن خطف الناس وإخفاءهم يعد جريمة بشعة، مطالبًا بمحاكمة وزير الداخلية أنس الصالح. ووجه النائب فى تغريدة على حسابه بموقع تويتر رسالة إلى الشعب الكويتي ورئيس مجلس

بعد الجريمة المروعة التي راحت ضحيتها مواطنة على يد أحد أقاربها

«المنبرالديمقراطي»: نشدد على رفضنا التام

ووقوفنا ضدكل أشكال العنف والتمييز بحق المرأة

الوزراء قال فيها إن الكويت دولة دستور ودولة قانون. وقال المويزري في تغريدته «خطف الناس وإخفائهم جريمة بشعة، فبعد إخفاء العقيد ناصر بدر غيث الطيار منذ أكثر من أسبوع، الآن يختفى المحامى خالد الخبيزي من يوم الأربعاء الماضي، ولا أحد من أهله يعلم عنه أي شيء! ». وطالب نائب مجلس الأمة بمحاكمة وزير الداخلية أنس الصالح كونه المعني بهذه القضية، مضيفًا «إلى

للعلاقات والإعلام الأمني أين وصلت الأمور في دولة بوزارة الداخلية قد نفت ما تم

الكويت، أين الدستور وأين احترام الشعب وأين القانون». وغرد المويرري مرة أخرى قَائلاً : «بعد ثلاثة أيام من اختفاء المحامى خالد الخبيزي في جهة غير معلومة وبعد تصريحي اليوم عن حادثة اختفائه والضغط الشعبي بوسائل التواصل الاجتماعي أبلغنى أحد أفراد أسرته أنهم تلقوا أتصالا من أحد الأجهزة الأمنية تفيد بوجوده لديهم». وكانت الادارة العامة

■ عبدالكريم الكندري: أطالب النيابة بإصدار بيان عـن الوضـع الصحي وضمانات التحقيق للضباط المعنيين بد«التسريبات»

تداوله لاحد المقاطع الصوتية فى وسائل التواصل الاجتماعي أمسس حسول وجسود عملية خطف واختفاء لاحد الضباط والمحامين من الشارع. وتؤكد الادارة أن ما ذكر

على خلاف الواقع حيث تؤكد وزارة الداخلية تطبيقها للقانون وأن جميع الاجراءات المتخذة تمت بمعرفة وأمر النيابة العامة وفقا لقضايا سطرت وقيدت وحقق بها وصدر قرار من قبلهم بناء على القضية رقم "30/2020" حصر أمن الدولة والقضية رقم "1942/2020" حصر العاصمة. واضافت ان "الداخلية" تدعو الى عدم الالتفات لتلك الاقاويل غير الصحيحة وتهيب بالجميع تحرى المعلومات من مصدرها في الوزارة. وشددت على ان رجال الضبطية هم أبناء هذا المجتمع وهم حريصون كل الحرص على تطبيق القانون

صحافي «أصبح من اللافت

حجم التخبط الذي يعوق

مسيرة التطوير، ويؤثر

بالسلب على طبيعة عمل

الرملاء المحامين، ويعوق

دورهــم في تحقيق غاية

الدفاع عن حقوق موكليهم»،

مبينا «أنه في الوقت الذي

يتسبب بعبء مالي إضافي على أولياء الأمور، حيث يتوجب عليهم توفير وسائل التعليم عن بعد من أجهزة كمبيوتر أو لاب توب وطابعة وشبكة انترنت سريعة، خاصة إن كان في البيت أكثر من طالب. ونص اقتراح الشاهين على ما يلي: "منح أولياء الأمور مبلغا ماليا قدره "250" دينارا كويتيا

قال في مقدمته إن وزارة التربية أصدرت قراراً يقضي بموجبه بأن تكون الدراسة بجميع المراحل التعليمية للعام الدراسي 2020 / 2021م عن طريق ا التعليم عن بعد " بعد أزمة كورونا، سواء في عن كل ابن كويتي يدرس في المراحل الدراسية وقال إن هذا القرار على الرغم من أنه مناسب في ظل هذه الظروف الصحية الاستثنائية، إلا أنه سوف

العدساني : هناك نواب متورطون بشبهات مالية منها تضخم حسابات وغسل أموال

تقدم النائب اسامة الشاهين باقتراح برغبة

المدارس الحكومية أو الخاصة.



أكدالنائب رياض العدساني وحبود 12 تائبا حاليا فيّ شبهات مالية منها تضخم حسابات وشبهة غسل أموال وصفقات مشبوهة، منها الأسهم وغيرها من الشبهات والتجاوزات المالية والإدارية

والقانونية، موضحا أن هذه

الملفات تم إحالتها إلى الجهات المعنية، ومنها في النيابة ومنها في وحدة التحريات المالية والهيئة العامة لمكافحة الفساد وجهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية.

الحالى وهناك غيرهم وردت أسماؤهم بالتقرير والبحث والتحقيقات، أي أنها على علاقة غير مباشرة لذا يتطلب من الجهات المختصة وأضاف العدساني إحالة جميع الملفات وكل ما أن التورط يشمل قضاياً يتضمنها إلى النيابة.

مطالبة بتدخل سريع وفاعل

«المحامين» ضرورة إصدار قرارات مدروسة لعودة وتيرة العمل في المحاكم إلى سابق عهدها

طلب رئيس جمعية المحامين الكويتية شريان الشريان، اصدار قرارات مدروسة حتى المنبر الديمقراطي الكويتي تعود وتيرة العمل في المحاكم إلى سابق عهدها، داعيا إلى تدخل سريع وفاعل، من خلال Kuwait Democratic Forum قــرارات مـدروســة، ومساع صادقة حتى يسهُل على الزملاء المحامين القيام بواجبات عملهم في تحقيق مصالح موكليهم، خصوصا في إدارات حيوية كإدارات التنفيذ التي ترتبط بها مصالح الموكلين والمتقاضين، ومن شأنها أن تؤثر بالتبعية وتقدم المنبر الديمقراطي الكويتي أخيراً لذويٍ المغدورة على فئات مهمة منهم، ممن بعتمدون على الأموال المحصلة

المنبر الديمقراطي

ندد المنبر الديمقراطي بالجريمة المروعة التي راحتً ضحيتها مواطنة على يد أحد أقاربها، وذكر المنبر بأن هذه الجريمة هي نتاج منظومة اجتماعية أبوية مبنية على التعصب القبلي والفئوي، تنتهك حقوق المرأة وحريتها الشخصية واستقلالتها المكفولة دستورياً، ولابد علينا كقوى وطنية ديمقراطية أن نشدد على رفضنا التام ووقوفنا ضد كافة أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي يهدد حياة النساء والفتيات

بشكل خاص. كما تشير ملابسات الجريمة - وفق الأنباء الأولية - إلى وجود تراخى أمنى تمثل في عدم تُوفير الحماية اللازمة للققيدة التي كانت قد دخلت المستشفى على أثر اعتداء سابق من قريب آخر، الأمر الذي قد يدلل على تهاون في حماية الأفراد من الخطر والتهديد الفعلى، كما طال القصور إجراءات الأمن والسلامة في المستشفيات الحكومية التي أصبحت تشهد اعتداءات متكررة تهدد سلامة وأمن الطواقم الطبية والمرضى.

بأحر التعازي راجيا لهم الصبر والسلوان على مصيبتهم، كما دعا كَافَّة القوى الفاعلة في المجتمع للتحرك لتعزيز حقوق ومكانة المرأة، ولإضفاء المزيد من الحماية للنساء والفتيات في الكويت. كما نادى بأهمية رفع الوعى المجتمعي حول مخاطر التمييز والعنق القائم على النوع الاجتماعي، العنصرية، والتعصب المبني على الأسس العرقية والفئوية والقبلية

من تلك الإدارات في تصريف أمور معيشتهم اليومية والشهرية. وأعرب الشريان في تصريح صحافي، عن استغرابه من وجود عراقيل أمام عمل المحاكم وبعض ادارات وهيئات الدولة،

التّجارية بالدخول إليها دون مواعيد مسبقة. وقال الشريان في تصريح

حيث يشترط على المراجع

الحصول على موعد مسبق، في

حين يسمح لمرتادي المجمعات



تصدر فيه قسرارات بفتح المجمعات التجارية الكبرى والأندية والمسولات، ويتم السماح لمرتاديها بالدخول إليها، نجد أن العراقيل توضع أمام عمل المحاكم، وبعض إدارات وهيئات الدولة، إذ لا

موعد مسبق، وتوافر الباركود لديه». وأضاف الشريان في تصریح صحافی «لا نعترض هنا على مثل هذه الاجراءات نظراً للطروف الحالية التي تعيشها البلاد، لكن الأولى أن يتم السماح بمراجعة بد للمراجع من الحصول على المحاكم والإدارات التابعة

لوزارة العدل وبقية وزارات الدولة وفق الضوابط التي تحددها وزارة الصحة، وتكفل الأمن والسلامة للمواطنين والمقيمين». وتابع: ان كنا نعمل في

المالية خلال فترة المجلس

منظومة تؤمن بحتمية التطوير، وتطمح إلى تحقيق صالح أبناء هذا الوطن، فإن ذلك لن يتحقق بمعزل عن القرارات الشجاعة التي تلبي متطلبات المرحلة الحرجة التى تعيشها البلاد نتيجة مواصلة وباء كورونا في الانتشار، وتزايد الأعداد المصابة به بشكل ملحوظ على الرغم من كافة القرارات والمساعى التى تبذلها وزارة الصحة من أجل الحد من انتشار هذا الوباء، وتقلبل آثاره السلبية على قطاعات المجتمع، وهو ما ندعو معه الجميع إلى التكاتف والترابط والعمل بروح الفريق الواحد من أجل العبور بالكويت إلى شاطئ الأمن والأمنان والاستقرار، واستعادة دورها الريادي والمحوري ليس في المنطقة وحدها، بل وفي العالم